

## مواجهة الجزائريين لجرائم الاستعمار الفرنسي بمنطقة الظهرة فيما بين 1914-1830.

د. محمد بليل

قسم العلوم الإنسانية بجامعة تيارت

مقدمة

عرفت منطقة الظهرة، مقاومة شرسة للاحتلال الفرنسي منذ 1833، عندما تمكنت قوات الجيش الفرنسي العازي للمنطقة من فرض سيطرتها على عاصمة المنطقة المتمثلة في مستغانم ومزغران، ولكن المجاهدين الجزائريين بزعامة قادة وطنيين أمثال الأمير عبد القادر وآخرين محليين أمثال المجاهد بومعزة وقبائل مقاومة لسياسة التوسع الاستعماري أمثال فليطة ومغراوة ومجاهر من صد عملية الاحتلال، عندها ارتكب الجيش الإفريقي جرائم عديدة بقيادة قادة عسكريين سفاحين أمثال الجنرال بيجو الذي أصبح فيما بعد مارشالا وحاكما عاما للجزائر والعقيد بليسي الذي ارتكب جريمة محرقة غار الفراشيع بأولاد رياح بالظهرة، إضافة للامورسيار وشانقارييه وسانت أرنوو النقيب كساني إلخ... حيث استخدم هؤلاء القادة العسكريين أساليب مرعبة تمثلت في سياسة الأرض المحروقة وانتهاك الحرمات والإخلاء بالعهود ومصادرة أراضي الجزائريين وطمس المعالم الحضارية للمنطقة من خلال بناء قرى استعمارية على حساب دواوير الجزائريين وإخضاعهم لإدارة محلية تمثلت في البلديات المختلطة التي كان يرئسها حاكم أو إداري شديد البأس على الجزائريين.

ورغم هذه السياسة الاستعمارية المنتهجة ضد الجزائريين من خلال منظومة تشريعية استبدادية واستثنائية، إلا أن الجزائريين قاوموا هذه السياسة من خلال المقاومة المسلحة وأخرى ثقافية ودينية بالحفاظ على هوية المجتمع الجزائري آنذاك من تماسك أسري وقبلي بفضل تواجد الطرق الصوفية وانتشار مدارس العلم والكتاتيب والزوايا التي تمسك بها الجزائريون وتمكنوا من الصمود أمام الغز والعسكري والثقافي للجزائر

والمنطقة، ولهذا الغرض سوف نعالج هذا الموضوع من خلال الكتابات الفرنسية نفسها لضباط عسكريين وكتاب ومؤرخين كانوا شهودا على جرائم فرنسا الاستعمارية، إضافة إلى وثائق أرشيف الإدارة الاستعمارية المتواجد بإكس بروفانس فيما وراء البحر وأرشيف مصلحة الجيش البري الفرنسي بنفسان وسنتعامل مع هذه الكتابات من خلال منهج مقارن وإحصائي للوصول إلى مقارنة تاريخية، نحاول من خلالها بشكل متواضع الكشف عن بعض جرائم فرنسا بالمنطقة.

لذلك نعتقد أن منطقة الظهرة كغيرها من مناطق الجزائر، تعرضت لجرائم الإبادة واغتصاب الأراضي وسياسة المنع والحرمان، بسبب الممارسات الوحشية للاستعمار الفرنسي، حيث تطرح أمامنا إشكالية عامة حول جرائم الاستعمار الفرنسي بالمنطقة، وتدور في خلدنا مجموعة من الاسئلة التالية:

- ما هي أبرز مراحل الاحتلال الفرنسي للمنطقة؟ وفي ماذا تمثل رد فعل الجزائريين تجاه توسع قوات بليسي Pélissier وقادة الاحتلال الآخرين؟  
- ما هي طبيعة السياسة الاستعمارية المنتهجة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقمعية في حق الجزائريين بالمنطقة؟ وما هي انعكاسات هذه السياسة الاستعمارية على الجزائريين في منطقة الظهرة؟

ذلك ما سوف نحاول الإجابة عنه في هذا البحث، بتحليل السياسة الاستعمارية المنتهجة في المنطقة على مدار ثمانين سنة تقريبا وتأثيراتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية على السكان الجزائريين بمنطقة الظهرة.

## 1- الإطار الجغرافي والتاريخي لجرائم الاستعمار الفرنسي بالمنطقة

نتناول نماذج من جرائم الاستعمار الفرنسي بمنطقة الظهرة، هذا الإقليم الشاسع الذي ينتمي جزء كبير منه، لدائرة مستغانم خلال فترة الاستعمار الفرنسي والمشكل حاليا من أجزاء تابعة لتراب ولايتي غليزان والشلف والقسم الأكبر تابع لولاية مستغانم حاليا. ممثلا في البلدية المختلطة "كساني Cassaigne" سيدي علي حاليا والبلدية الكاملة الصلاحيات "بوسكي bosquet" حجاج حاليا والبلدية الكاملة الصلاحيات بون شليف "pont chélif"

سيدي بلعطار حاليا وجزء من البلدية المختلط "لمينا" Mina التابعة حاليا لولاية غليزان. وأن منطقة الظهرة التابعة سابقا للقطاع الوهراني، محاذية لمنطقة الظهرة الخاضعة لعمالة الجزائر سابقا، حيث تعرضت هذه المنطقة برمتها للاحتلال والإبادة والقمع على مدار فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، باعتبارها كانت في مواجهة جحافل القوات الغازية الفرنسية من جميع الاتجاهات، خاصة الجيش الإفريقي بقيادة العقيد بليسي، الخاضع لإمرة الحاكم العام الماريشال "بيجو"، وسنحاول أن نميط اللثام عن هذه المنطقة من خلال المصادر المطبوعة والأرشيفية التي وضحت لنا طبيعة جرائم الاستعمار الفرنسي بمنطقة الظهرة.

تعرضت هذه المنطقة لأبشع جرائم الاستعمار الفرنسي من خلال إبادة سكانها والتنكيل بهم، خاصة محرقة غار الفراشيش التي ارتكبتها القادة العسكريون للجيش البري الفرنسي بالجزائر في أيام 17-20 جوان 1845، بهدف فرض السيطرة الاستعمارية عليها والانتقام من الجزائريين؛ الذين وقفوا إلى جانب المقاومات الجزائرية الأولى للأمير عبد القادر الشريف بومعزة وغيرهم، وأيضا خضعت هذه المنطقة لعمليات اغتصاب أراضيها وبناء قرى العمرين ومصادرة أراضي الجزائريين بالمنطقة على مدار قرن كامل، متعرضة لتطبيقات القوانين العقارية التعسفية وإدخال نظام الملكية الفردية على الأراضي المشاعة والملك وفرنسة العقار الجزائري، وخلال تطبيق القوانين العقارية استخدمت بالموازاة معها، القوانين التأديبية في حق سكان المنطقة والتي عرفت بقانون الأهالي والمحاكم الزجرية، فارتكبت فرنسا بذلك جرائم أكثر قسوة في الضغط على سكان منطقة الظهرة بمستغانم، على مدار السبعون السنة الأولى للاحتلال الفرنسي لهذه المناطق.

## 2 - العمليات العسكرية للجيش الإفريقي بمنطقة الظهرة

إن الوثائق المخزنة بالمصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي بأرشفيف وزارة الدفاع الفرنسية بفرنسا، الخاصة بالأخبار اليومية والتقارير الدورية للعمليات العسكرية للجيش الإفريقي بمنطقة مستغانم ومناطقها الشرقية

بالظهرة وأيضا مناطق الونشريس وأورنيوفيل ( الشلف حاليا )<sup>(1)</sup>، نجدها تبين لنا أخبار كتائب وفيالق الجيش الفرنسي، التي تقوم بتتبع قادة المقاومة بالغرب الوهراني، خاصة الأمير عبد القادر وخلفائه بمعسكر والونشريس والظهرة في عهد الجنرال بيجو، مقدمة لنا أخبار دقيقة عن المناطق المستهدفة الواقعة بين منطقة "مينا" والشليف وشرشال والظهرة الواقعة في تراب دائرة مستغانم، هذه الأخيرة سبق أن سقطت بيد القوات الفرنسية بتاريخ 28 جويلية 1833 من قبل دي ميشيل الذي وضع حمية عسكرية بها والتوسع نح وشرق المنطقة محاولا ضرب خلفاء الأمير عبد القادر<sup>(2)</sup>، والسيطرة على منطقة الظهرة المقاومة.

وذكرت لنا العديد من المصادر<sup>(3)</sup> بأن المنطقة التي تمتد من قبائل بني زروال إلى منطقة الونشريس كانت بيد خلفاء الأمير عبد القادر، أمثال "الملياني" مما جعل القادة الفرنسيون بقيادة بيج وBugeaud يتحركون للقضاء على هذه القبائل وإجبارها على الخضوع للسيطرة الفرنسية.

ولهذا الغرض كلف الجنرال "لامورسيار" قائد المنطقة الغربية، بتحريك كتائبه المشكلة من الجنود والضباط والخيول والبغال نح وهذه المناطق، ويصف لنا التقرير الخاص بهذه العملية، الحالة النفسية لهذا الجيش بمقاطعة مستغانم من تاريخ 01 جوان إلى غاية 14 جوان 1845 بمركز الكراميس، حيث كانت تحت قيادة أحد القادة العسكريين الجنرال "بورجولي Bourjoly، حيث نزل عند أولاد بوسليمان بوادي "بزغري"؛ وتمثلت مهمته في نزع سلاح قبائل الكراشيش الشراقة والغرابة<sup>(4)</sup>، وكان يساعده العقيد يوسف الذي كلفه كلوزيل الحاكم العام سابقا بمهام عسكرية ومنحه المواطنة الفرنسية وارتقى تدريجيا إلى مراتب عليا في الجيش الإفريقي، رغم اعتراض مجلس النواب الفرنسي على ذلك، فقد واصل مهامه العسكرية التعسفية ضد المناطق الرافضة للسيادة الفرنسية<sup>(5)</sup>.

وكانت هذه الأحداث مقرونة بما يقوم به المارشال بيجو، الذي أصبح حاكما عاما عند عودته للجزائر للمرة الثانية، وفق أمرية الحكومة المؤرخة بتاريخ 18 أبريل 1841<sup>(6)</sup> وكلف بالقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر وكل أشكال التمرد بمنطقة القطاع الوهراني، وذلك بهدف إتمام الغز والكامل للجزائر وإحلال السلام حسب وجهة نظره من أجل تدعيم الاحتلال بواسطة المعمرين وتحويل جنوده إلى مزارعين، حسب ما ذكر ذلك أمام البرلمان الفرنسي سنة 1840 بأن الاستيطان هو الضمان الوحيد للاحتلال ويخلص الجيش من الأعباء الثقيلة، وقال أيضا في جلسة أخرى لبرلمان بلاده في شهر يناير 1845: "إذا أردتم التخفيض من عدد الجيش، فعليكم إيجاد قوة دعم دائمة إلى جانب الممتلكات المسيطر عليها..."<sup>(7)</sup>.

نستنتج من ذلك أن الحاكم العام الجديد، كان يحلم إلى تحويل الجزائر إلى مستوطنة فرنسية مفضلة، مركزا مشاريعه على الاستيطان الفلاحي باعتباره مزارعا سابقا، وأراد تطبيق ذلك على جنوده مستلهما أفكاره من الماضي التاريخي لشمال إفريقيا في العهد الروماني الذي استوطن هذه الأرض بواسطة جنوده القدماء<sup>(8)</sup>. ومن هذا المنطلق فالعمليات العسكرية التي كان يقودها هذا العسكري، اتسمت بالبربرية وسفك الدماء وإبادة المجموعة السكانية بكاملها وحرق بيوتها ومحاصيلها الزراعية وألزم قاداته العسكريين الآخرين باقتدائه وحرق جميع القبائل التي تثور في وجه فرنسا.

هذه التصرفات غير الإنسانية في حق الجزائريين، كانت مناطق الظهرة في شرق مستغانم مسرحا لها، بحجة القضاء على تمرد سكان هذه الجهة على السيادة الفرنسية ووقوفها إلى جانب مقاومة الشريف بومعزة، وهو أحد أبطال المقاومة الجزائرية الذي وقف إلى جانب الأمير عبد القادر، مستغلا انتقام السكان من السياسة الاستعمارية المطبقة عليهم.

ولذلك فإن إقليم الظهرة يعتبر منطقة استراتيجية انتقالية ما بين عمالتي وهران والجزائر وكانت من نصيب دولة الأمير عبد القادر التي تم الاتفاق

بشأنها خلال معاهدة التافنة لسنة 1837 بين الأمير عبد القادر وبيجو<sup>(9)</sup> فحاولت فرنسا في عهد الحاكم العام بيجو التلکؤ وعدم احترام بنود هذه المعاهدة والانقضاض عليه مما جعله يستخدم جميع الوسائل للسيطرة عليها.

### 3 - جريمة غار الفراشيح بالنقمارية (قبيلة أولاد رياح)

كانت محرقة غار الفراشيح بالنقمارية بأولاد رياح، موعدا مع جرائم "الجيش الافريقي" بقيادة بليسي أحد الضباط المنفذين لأسلوب "بيجو" Bugeaud في سلوكه الإجرامي، المتمثل في سياسة الأرض المحروقة، حيث تقع هذه المغارات في أقصى شرق شمال منطقة الظهرة على الحدود الغربية لعمالة الجزائر والشرقية لعمالة وهران ما بين واد زريفة ووادي "الرمان" وهي تمتد على طول 200 م وهي محفورة في مادة الجير وتتميز بظلام دامس ورطوبة كبيرة على ارتفاع 84 مترا عن البحر وتبعد عنه بحوالي 14 كلم وعن بلدية النقمارية بحوالي 6000 م. وتكس ومداخلها غابات العرعار وكانت تسمى عند السكان الجزائريين بجزائر الظهرة أو القنطرة، حيث قام الواد بحفر مغارات واسعة لتزداد ضيقانح والجنوب الغربي، حيث ينفث المدخل الرئيسي للمغارة على واد ضيق وتوجد بها مداخل أخرى جد ضيقة بالشمال الشرقي بالقرب من واد زريفة وبالتالي فغار الفراشيح، عبارة عن محمية طبيعية كان يلجأ لها سكان المنطقة أيام الخطر خلال الفترة العثمانية<sup>(10)</sup>، وقد وضع لنا المؤرخ الجزائري محفوظ قداش رسما تخطيطيا للمغارة موضحا معالمها وحدودها مقارنة إياها بمغارة سبيحة بالشلف التي ارتكب فيها كافينياك جريمة مشابهة<sup>(11)</sup>.

وأن الظروف العامة التي أحاطت بارتكاب جريمة محرقة الفراشيح، تناولته العديد من المصادر الفرنسية، وذلك بتصفحنا لبعض هذه المصادر<sup>(12)</sup> التي تحدثت عن محرقة غار الفراشيح، وقد وردت عند بليسي الضابط المؤرخ للأحداث، باعتباره كان مسؤولا في إحدى المكاتب العربية والكاتب "ماران" Marin والكاتب كورسيرانت Courserant وأيضا دراسة هامة

وردت في المجلة الإفريقية لسنة 1907 التي استندت على المصادر الأصلية الموجودة بالأرشيف التاريخي لوزارة الحرب الفرنسية، قد ساعدتنا على معرفة الظروف العامة التي حصلت فيها هذه المذبحة المباشرة أمام أعين السكان الجزائريين وجنود الجيش الإفريقي وهم يرون ارتكاب جريمة استعمارية على المباشر بحرق قبيلة بأكملها.

إن المصادر الفرنسية المشكلة من وثائق أرشيفية ومصادر مطبوعة ممثلة في مداولات البرلمان الفرنسي، إضافة للجرائد المعاصرة، حيث تناولت هذه المصادر هذه الجريمة بشكل مفصل ودقيق بالاعتماد على الوثائق المخزنة، منها أرشيف مجموعة "فودوارد" vaudouard الذي احتوي على تقارير متبادلة بين بليسي و"بيجو" وبين الحاكم العام ووزير الحرية سولت Soult وشهادات بليسي وبعض ضباطه وجنوده على الظروف العامة التي واكبت هذه المحرقة، وهي متمثلة في خمسة وثائق كالآتي<sup>(13)</sup>:

- التقارير الرسمية للعقيد بليسي قائد الفرقة المهاجمة والمحاصرة لقبيلة أولاد رياح المرسله للماريشال "بيجو" مؤرخة بتاريخ 22 جوان 1845.
- رسالة من العقيد بليسي إلى العقيد "سانت أرنو" الذي ساعده في عملية الظهرة، والذي اعترف بهذه الجريمة النكراء من أجل تثبيت السيادة الفرنسية، حيث كتب هذه الرسالة بتاريخ 20 جوان 1845 تحتوي على معلومات دقيقة وهامة عن المحرقة.
- رسالة جندي ضمن الفرقة المهاجمة نشر بمصدر "إفريقيا الفرنسية ل 1845 تناول فيها ما رآه بعينه ويبقى لهذا الجندي لأن راسل جريدة إسبانية "هيرالدو و hiraldo.
- وثيقة عن الحادثة كتبت بعد فترة في سنة 1857 بيد بليسي على شكل مسودة يعترف فيها بهذه الجريمة النكراء.

هذه الوثائق تقدم لنا صورة متكاملة عن الظروف العامة التي جرت فيها محرقة غار الفراشيح وتوضح لنا دوافع وأسباب الجيش الإفريقي الاستعماري

في ارتكابه لهذه الجريمة في حق السكان المدنيين الذين لجئوا إلى المغارة، معتقدين بأنها ستحميهم من هجوم بليسي عليهم.

ويمكننا استنطاق التقرير الذي كتبه بليسي عن هذه المأساة يوم 22 جوان 1845 وأرسله إلى المارشال "بيجو"، يخبره فيه بتحرك قواته نح وأولاد رياح من خلال فحوى الرسالة التي بعثها له قبل المحرقة بتاريخ 16 جوان 1845 والتي جاء فيها: "وضعت قواتي بواد بلعامرية بأولاد رياح، ووضعت قديمي فوق مرتفعاتهم وقمت بحصار جميع المناطق وقمت بإبادتها بعد تفتيشها من قبل رجال المخزن..."<sup>(14)</sup> ويضيف التقرير واصفا الظروف التي تمت فيها هذه المحرقة، بأن أولاد رياح كانوا على فرعين، فرع موجود على يمين الواد والفرع الآخر موجود على يساره، ولم يتفاهم الفرعين على الخضوع لجيش بليسي، وأصر الفرع الموجود على يسار الواد على عدم الاستسلام للفرنسيين حسب هذا التقرير<sup>(15)</sup>.

يقدم لنا هذا التقرير إضافات مرعبة عن هذه الجريمة، بأن قوات بليسي قامت بحرق منازل وأكوخ أولاد بلعامرية المؤيدون للشريف بومعزة، وأن بليسي تقدم بقوافله نحو هذه القبائل المتمردة حسب المفهوم الاستعماري، مبررا ذلك بأن بعض الثوار أرادوا مهاجمة جيشه، ولذلك أسرع لمحاصرة هذه المنطقة بواسطة ضباطه، ومنهم النقيب موراند، أما العقيد رون و Renault، فتركه في خلفه لحماية قوافله العسكرية من هجومات محتملة للشريف بومعزة، ويعترف بليسي في هذا التقرير بأنه تعرف على المنطقة التي لجأ إليها أولاد رياح بواسطة مساعديه من بعض الأهالي الموالون لفرنسا، ومنهم "الحاج الخاين" وأرسل بعض ضباطه أبرزهم النقيب "راولت Raoul" للتأكد من الموقع<sup>(16)</sup>، ومن خلال هذه المعطيات تعرف بليسي على غار الفراشيج والمتواجدين به، فوضع فرقة عسكرية لمراقبة المنطقة وحصارها. وبالتالي فبليسي ارتكب هذه الجريمة بكل قواه العقلية، ووضع الكولونيل بليسي نصب أعينه، الوصية التي تركها له الجنرال بيغ وولبقية الضباط الفرنسيين يوم 11 جوان 1845 عندما كانوا يتهيئون للرحيل انطلاقا من

مدينة "أورليون فيل" الشلف" حيث قال لهم " في حال رفض هؤلاء السراق الخروج من المغارات لكم أن تفعلوا بهم ما فعله "كافينياك" الذي تجرأ ودون تردد على حرق قبيلة سبيحا، لهذا يستوجب عليكم أنتم كذلك حرق هؤلاء كالذئاب"<sup>(17)</sup>.

وعقب أستاذنا سعد الله على هذه الحادثة، بأن عملية التدجين التي تعرض لها الشعب الجزائري بمختلف الوسائل من إرهاب وطرده ونفي في عهد الحاكم العام بوجو وضباطه العسكريين بأن اعتبر هذا الأخير" مثلاً آخر في سياسة القهر التي اتبعها ضد الجزائريين والتي أحرز بمقتضاها على لقب قاهر الجزائر وعلى عصا المارشالية، نعتي بذلك المجزرة الرهيبة التي وقعت في أولاد رياح بغار الفراشيش في ناحية الظهرة في شهر يولي 1845، وكان جلال هذه المجزرة هو العقيد بليسييه..."<sup>(18)</sup>

إن هذه المجزرة حسب تتبع المصادر الفرنسية لها من خلال إبراز الطابع الإجرامي في حق الجزائريين العزل، رغم تبريرات قادة الاحتلال بأنهم ثوار وقفوا إلى جانب مقاومة الشريف بومعزة، تؤكد دلالتها بأن فرنسا الاستعمارية اتبعت أساليب الإقصاء في حق الجزائريين من خلال إبادة أو تحويلهم إلى عبيد لدى الوافدين الجدد من العسكريين والمعمرين الذين حاولوا بناء مستعمرة حسب مقصدهم متجاهلين وجود سكان أصليين بهذه البلاد.

وفي إطار تتبعنا لمراحل هذه الجريمة الشنعاء، فإن الكتابات الفرنسية المختلفة التي درست هذه المأساة من مخطوطات وعلب أرشيفية بدور الأرشيف الفرنسية خير دليل على، استخلصنا منها همجية الجيش البري الفرنسي، الذي بات يعرف بالجيش الإفريقي من خلال تباهي قادته كالمارشال بيجو والجنرالات الآخرين أمثال بليسيي ولامورسيار وسانت أرنو والضباط الآخرين أمثال شان قارنييه وكساني. ... حيث تطرقت العديد من الدراسات المعاصرة وأخرى قريبة من هذه الجرائم أمثال:

- ضابط المكتب العربي "ارنود بليسييه في كتاباته عن سير المعارك بين المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر والشريف بومعزة في منطقة الظهرة، حيث سرد لنا بشكل مفصل تلك الحملات وهمجية الاحتلال بهدف القضاء على مقاومة القبائل الرفضية للسيطرة الاستعمارية وقدم لنا بعض الحقائق التاريخية عرفتنا بطبيعة جيش الاحتلال الفرنسي الذي استخدم جميع الوسائل في مواجهته لسكان المنطقة بهدف إخضاعهم للسيطرة الاستعمارية<sup>(19)</sup>.

- دراسات الكاتب الفرنسي "رؤول بوسكي، (Raoul) Busquet الذي كتب لنا عدة دراسات حول جرائم الاستعمار الفرنسي بمنطقة الظهرة من خلال مقالات بالمجلة الإفريقية<sup>(20)</sup> والتي سبق لنا الإشارة إليها سابقاً

وأيضاً دراسات مستقلة لريشارد شارل Charles Richard، بينت حيثيات العمليات العسكرية بمنطقة الظهرة موضحاً لنا طبيعتها وأهدافها ونتائجها الوخيمة على سكان المنطقة من خلال ذكره لمصطلح أحداث غار الفراشيح وكتابات أخرى مفصلة عن العدوان الفرنسي بالمنطقة، حيث اعتمد هو بدوره على وثائق جد مهمة سبق لنا الإشارة إليها في بداية موضوعنا<sup>(21)</sup>.

- دراسات أخرى لا تقل أهمية، جاءت متأخرة عن ظروف تلك العمليات العسكرية لكتاب ومحامون من الفرنسيين من السكان الأوربيين بمستغانم كتبوا كتاباً مهماً عن منطقة الظهرة في إطار دراسات جغرافية وتاريخية وعرجوا للأحداث التي أصابت سكان المنطقة جراء عمليات الغز وأمثال "مارن وكورسيكان في دراستهما عن المنطقة متعرضين لهذه الأحداث الأليمة التي عايشتها قبائل المنطقة جراء العمليات العسكرية في حقهم<sup>(22)</sup>.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه المصادر والمراجع التي تناولت هذه الجرائم تتفق كلها على صيرورة الأحداث الآتية<sup>(23)</sup>:

- خرجت القوافل العسكرية سابقة الذكر من ثكنتها تجاه تراب القبيلة المتمردة، وخلال هذه العملية تحركت وحدة استطلاعية يوم 17 جوان

1845 من ثكناتها بمدينة الشلف وجابت الجهة اليسرى من وادي جراح وراحت تقطع كل أشجار التين كما تعمدت حرق المنازل والمحاصيل الزراعية وإبادة قبيلة بني زنطيس، عندئذ أدركت قبيلة أولاد رياح، بأنه لا ما فر من مواجهة هذه القوات، ولكنها لم تتمكن من رد هذا الهجوم. فتراجعت على إثرها المهاجمون من أولاد رياح رافضين الاستسلام للجيش الفرنسي واختاروا الاختباء داخل مغارة محاذية لوادي "الفراشيح" حاملين معهم أسلحتهم وأمتعتهم ومؤنهم وحيواناتهم بعد ما فشل ثوار أولاد رياح من إقناع الجيش الفرنسي من الانسحاب والتراجع<sup>(24)</sup>، وهو موقف نبيل لهذه القبيلة التي رفضت الخضوع لقوات بليسيية، حيث لجأ أفراد هذه القبيلة إلى هذه المغارة التي تعود سكان أولاد رياح الهروب إليها أيام الخطر خلال الفترة العثمانية، ولكنهم لم يتوقعوا حجم المذبحة التي تعرضوا لها علي يد السفاح بليسي.

وتتفق جميع المصادر السابقة الذكر بإلقاء المسؤولية الكاملة لهذه المأساة لجيش بليسي، حيث تعود وقائعها مثل ما أسلفا إلى لجوء أفراد هذه القبيلة إلى هذه المغارات لاتقاء شر غطرسة القوات الفرنسية المهاجمة، وأن بليسي حرص على غلق جميع المنافذ وقطع المفاوضات وعدم الاستماع لبعض الوجهاء والقياد الذين طالبوا منه التريث أمثال خليفة العرب "لعريي" وقايد زريقة، حينما خيرت هذه القبيلة بين الاستسلام أو الموت حرقاً<sup>(25)</sup> يوم 18 جوان 1845، فقام بإعطاء أوامره للفرقة المحاصرة بسد منافذ هذه المغارة بالحطب وقش الأشجار المتناثرة، حيث وجد الجناة أنفسهم مع صعوبة اشتعال هذا الحطب إلا بعد هبوب رياح قوية ساعدت لهيب الحرائق النفاذ إلى داخل هذه المغارة، لتبدأ جريمة هليكوست (المحرقة) ضد سكان مدنيين رافض والخنوع لها المستعمر. ولم يستجب بليسي لمطالب المفاوضات من داخل المغارة بالابتعاد وأن يضمن لهم الأمان بعدم أخذهم إلى سجن مستغانم المرعب مساء يوم 19 جوان 1845<sup>(26)</sup>

وأمهلهم ربع ساعة فقط وإلا كانت لعنة الموت تلاحقهم، فاختر أبطال ومجاهد وأولاد رياح عدم الاستسلام والموت خنقا بغازات دخان المحرقة.

وترتب عن هذه المجزرة، التي مورست في حق قبيلة أولاد الرياح بالظهرة، بآبادة معظم أفراد القبيلة من رجال ونساء وأطفال وشيوخ، عندما أغلق باب التفاوض وأمر بإشعال المزيد من النار صبيحة يوم 19 جوان ليستمر الحريق لأكثر من 18 ساعة بدون توقف باستثناء بعض فترات التفاوض والتي انتهى منها بليسي برّيع ساعة الأخير وكان له ما أراد لتبقى وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية إلى الأبد، وظل الحريق يشتعل ليلة 19 جوان إلى صبيحة يوم 20 جوان وسمع دوي الانفجارات وخروج دخان كثيف من المغارة بسبب أسلحة الثوار وامتعة السكان حسب اعترافات بليسي.

عندئذ أدرك بليسي أنه انتهى من حرق أفراد هذه القبيلة وأنها غير قادرة على المقاومة ورد عدوانه، فأعطى الأوامر للفرقة المحاصرة، لتتفقد ما بداخل المغارة<sup>(27)</sup> بعد أن خمد لهيب الحرائق، حيث تحدث التقرير الرسمي المرسل للحكومة الفرنسية بوجود 500 جثة مفحمة و50 أحياء توفي منهم الأغلبية. ولكن روايات شهود آخرين تذهب إلى أكثر من هذا العدد ليفوق ألف ضحية جراء تفحم العديد من الجثث وعدم وجود إحصائيات دقيقة لعدد هذه القبيلة التي دخلت إلى المغارة<sup>(28)</sup>.

وقد وردت عدة شهادات حول هذه المحرقة، منها شهادة أحد الضباط من أصل إسباني يقول فيها عن شهادته للحادثة في رسالة بعث بها إلى الجريدة "المدريلانية هيرالدو Le Madrilène Héraldo السابقة الذكر" ... إن النار أبت في البداية أن تشتعل بسبب المياه التي كانت تغمر مدخل المغارة وفي حدود الساعة الواحدة مساء يواصل قائلنا بدأنا برمي أمام المدخلين حزم أخرى من الحطب، حينها اشتعلت النيران ومن الصدف يقول أن بدأت الرياح تنقل الدخان إلى داخل المغارة.. مما كان يسمح للعساكر بدفع الحزم من الحطب إلى داخل فتحاتها تماما كما يحدث بداخل الفرن<sup>(29)</sup>.

في نفس السياق وجه أحد الجنود الفرنسيين رسالة إلى عائلته يقول فيها بالنسبة لهذه الليلة المشنومة على أنه "... أبقى النار مشتعلة طول الليل.. .. وعلى ضوء ألسنتها كنا نشاهد الوحدة العسكرية التي كانت مكلفة بالحفاظ عليها، كنا نسمع صيحات الرجال والنساء والحيوانات وكذا تصدع وتكسر الصخور المتفحمة التي كانت تسقط داخل المغارة بفعل ارتفاع درجة الحرارة.. .."<sup>(30)</sup> وبالتالي فبليسي قد ارتكب جريمة في حق هذه القبيلة التي رفضت الاستسلام للقوات الغازية وتحملت الحصار والموت وكشفت هذه المجزرة، نوايا فرنسا الاستعمارية، بعدما تحدث صحافتها عن ذلك وأثار بعض نواب برلمانها هذه المأساة التي انتشرت بأوروبا.

#### 4- مصادرة الأراضي وفرض القوانين التأديبية على سكان المنطقة

تمكنت فرنسا الاستعمارية في نهاية المطاف، من فرض سلطتها على منطقة الظهرة بمستغانم وشجعت الاستيطان بها من خلال توفير جميع الإمكانيات للمعمرين الأوروبيين وقامت ببناء القرى الاستيطانية واستغلال المنطقة اقتصاديا واجتماعيا على حساب أراضي الجزائريين، الراضين لسياساتها وطبقت عليهم إجراءات قمعية استثنائية؛ لم يعرفها التاريخ الاستعماري من قبل. وحسب كتابات أخرى كتبت عن تاريخ الجزائر لمؤرخين فرنسيين أمثال شارل روبار أجرون وشارل أندري جوليان وبن جامين سطورا وغيرهم معتمدين على الأرشفة الفرنسي<sup>(31)</sup>، حيث تمكنوا من العثور على العديد من الوثائق وهي عبارة عن تقارير ودراسات لمختصين إداريين وقانونيين وعسكريين حول الجرائم التي ارتكبت في حق الجزائريين بمنطقة الظهرة حيث وضحت لنا هذه الوثائق وفسرت لنا بعض هذه الكتابات الطبيعة الإجرامية للاستعمار الفرنسي في الجزائر وعملياته التعسفية في حق الجزائريين منها منطقة الظهرة بمستغانم من خلال مصادرة أراضيهم وفرض قوانين تعسفية على سكان المنطقة منها قانون الأهالي البغيض الذي حاول أن الجزائر سجننا كبيرا للجزائريين من أجل خدمة المشروع الاستعماري<sup>(32)</sup>.

قامت الحكومة الفرنسية ببناء المستوطنات ومراكز الدفاع والثكنات وسهلت من مهمة الجيش الإفريقي بالاستقرار فيها بعد تقاعد بعضهم، وفي نفس الوقت أطلقت حملة واسعة في فرنسا وأوريا للراغبين في الحصول على أملاك الجزائريين والاستقرار فيها وكانت الطلائع الأولى للمستوطنين الأسبان وفي ما بعد الألزاسيين واللوريين<sup>(33)</sup>، الذين وجدوا الأراضي والمساعدات المالية لبناء قراهم وممارسة النشاط الزراعي.

وكانت أهم مراكز الاستيطان ممثلة في البلدية المختلطة "بكساني" ومراكز الاستيطان الأخرى ببوسكي ولاباسي<sup>(34)</sup> وبناء المزارع واستصلاح الأراضي وتشجيع زراعة الكروم وزرع الأشجار المثمرة الأخرى وتحولوا الجزائريون بالمنطقة إلى عمال زراعيين عند المعمرين بعد ما فقدوا أراضيهم جراء التشريعات العقارية.

وأصدرت فرنسا الاستعمارية ترسانة من التشريعات التعسفية في حق العقار الجزائري من خلال الأوامر والقوانين التشريعية الهادفة إلى مصادرة أراضي الجزائريين وفرنسة العقار الجزائري<sup>(35)</sup>، منها قانون الأرض (سيناتوس كونسلت) ل1863/04/22 وقانون فارني لشهر جويلية 1873... وقوانين أخرى ذات طابع انتقامي في حق العقار الجزائري.

نستخلص مما سبق لنا ذكره، بأن الإدارة الاستعمارية تعسفت في تطبيق التشريعات العقارية على الجزائريين، بأنها استخدمت جملة من الأساليب والحيل القانونية لمصادرة أراضي الجزائريين، التي تعتبر في نظر القانون الدولي، جرائم في حق الإنسانية، بأخذ أراضي السكان المحتلين وتشريدهم وعدم احترام التعهدات والاتفاقيات الدولية التي تحمي السكان المدنيين من تعسف سلطة الاحتلال. التي تمادت في تبني إجراءات تعسفية أدت إلى تعرض الجزائريين لأزمات اقتصادية واجتماعية، حسب دراسة مدير الإدارة المدنية في الجزائر "جين مازيرو" Mazirot<sup>(36)</sup>، الذي وضع لنا الخلل في طريقة تمويل الجماهير المسلمة بالمواد الغذائية أيام الأزمات، لأنها تصطدم في نظره بالخلل

في التفاوت العقاري بين المستوطنين والمسلمين الذين لا يملكون سوى 17% من الأراضي بالنسبة للأوروبيين، وقدم لنا أمثلة عن بعض البلديات بدائرة مستغانم التي صودرت معظم أراضيها، فمنطقة "لاباسي" مثلا بالبلدية المختلطة "كاساني" موضحا، بأن المعمرين المتواجدين بها، الذين سبق لهم أن استفادوا من 100 هكتار أصبحت لهم فيما بعد 2500 هكتار أخرى، وفي المقابل أن 1105 عائلة مسلمة يوجد منها 403 عائلة لا تملك شيئا، و169 عائلة أخرى تملك أقل من 20 هكتار، وب"وليس" عبد المالك رمضان حاليا، المركز البلدي المجاور لبلدية بوسكي ولكنه كان تابعا للبلدية المختلطة "كاساني"، فمن بين 445 عائلة مسلمة به، منها 203 عائلة لا تملك شيئا و242 عائلة تتقاسم أو تشترك في 598 هكتار، في حين أن أربعة ملاك أوروبيين يسكنون مستغانم يملكون 1346 هكتار من الأراضي المنتجة للكروم<sup>(37)</sup>.

ووجد الجزائريون أنفسهم في مواجهة مع إدارة الاستيطان والمياه والغابات التي فرضت عليهم تشريعات قاسية، أدت بهم في كثير من الحالات إلى مقاومة هذه السياسة من خلال الانتفاضات الفلاحية بواسطة أعمال فردية تمثلت في لصوصية الشرف<sup>(38)</sup> أو الهجرة إلى البلاد الإسلامية وأوروبا واستكن آخرون للأمر الواقع وتحول أغلبهم إلى خماسين أو عمال لدى المعمرين.

##### 5- فرض القوانين التأديبيه على الجزائريين بالمنطقة

إن تاريخ الدراسات الخاصة بالاستعمار الفرنسي في الجزائر، لا نجدها تخل ومن واقع مؤلم، عايشه الجزائريون وتكيفوا معه مجبرين والتمرد عليه أحيانا<sup>(39)</sup>، ذلك لأن الجزائريين تعرضوا لمضايقة القوانين الفرنسية الاستثنائية، التي عاملت الجزائريين كجنس مغلوب على أمره، ينبغي عليه القبول بتلك الإجراءات القمعية المخالفة للقانون الفرنسي نفسه<sup>(40)</sup>. حيث تم فرض قوانين استثنائية على الجزائريين، منهم سكان منطقة الظهرة الذين طبقت عليهم هذه القوانين بهدف إبعادهم عن روح المقاومة وردع كل محاولة تمرد وفرض الخناق عليهم وإجبارهم على الخضوع لسلطة البلدية

المختلطة التي جندت وسائلها القمعية بواسطة الحاكم المحلي الذي خولت له صلاحيات معاقبة الجزائريين وفرض الغرامات عليهم وسجن كل مشتبه فيه من خلال ما ورد في التقارير الوثائقية المحفوظة بمركز الأرشيف في ما وراء البحر<sup>(41)</sup>.

وتعتبر هذه الوسائل القمعية المطبقة على الجزائريين حسب وجهة نظرنا، بأنها كانت تهدف إلى إخضاع الجزائريين، رغم إدعاء فرنسا بأنها وسائل مخصصة للإشراف على الجزائريين وتنظيمهم وإدماجهم في النظم الفرنسية؛ لكنها في حقيقة الأمر تستخدم في حماية المستوطنين بمؤازرة وتواطؤ الإدارة المحلية المنصبة في الجزائر. وهو الأمر الذي يعرفنا بالسياسة القمعية الفرنسية في الجزائر وتطبيقاتها على الجزائريين، حيث كان سكان منطقة الظهرة عرضة لها.

ولهذا الغرض يرجع كثير من الدارسين للتشريعات التي صدرت منذ الاحتلال إلى غاية الحرب العالمية الأولى، بأنها كانت متسلسلة ومتلاحقة<sup>(42)</sup>، تبنيتها كل النظم السياسية الفرنسية، منذ مملكة جويلية 1830 إلى جمهورية 1848 والإمبراطورية الثانية التي طبقت النظام العسكري في الجزائر وخلال بداية الحكم الجمهورية الثالثة، التي اتضحت فيها معالم التشريع القمعي الذي مورس على الجزائريين بحجة ضبط الأمن وفق الإجراءات الآتية:

- منحت فرنسا الاستعمارية صلاحيات واسعة لقائد قوات الاحتلال لمعاقبة الجزائريين خارج الإطار القضائي<sup>(43)</sup>.

- أصبحت المكاتب العربية ندار بواسطة القرار الوزاري يوم 01 فيفري 1844، مخولة صلاحيات واسعة خاصة عند إصدار "بوجو" تعليمة بتاريخ 16 فيفري 1844 تنص على فرض بعض العقوبات كالسجن والحجز وفرض غرامات مالية على الجزائريين الذين يرتكبون مخالفات في المناطق العسكرية<sup>(44)</sup>.

- مواصلة إصدار القرارات والمراسيم والتعليمات الهادفة إلى الاجتهاد في عملية إخضاع الجزائريين، بتكوين لجان تأديبية في مختلف المناطق

العسكرية، في حين تم تثبيت محاكم جنائية بالقسم المدني، يخضع لها الفرنسيون والجزائريون بشكل تمييزي، خاصة في عهد الجمهورية الثانية التي أسست لجنة تشريعية مهمتها مراقبة القوانين الزجرية السابقة<sup>(45)</sup>، بواسطة قانون جنائي خاص، متذرة في ذلك باستمرار صلاحيات العسكريين، أما في عهد الإمبراطورية الثانية تخلت عن الدستور السابق واعتمدت على المراسيم المشيخية ومنح العسكريين صلاحيات واسعة بتطبيق القوانين الاستثنائية من قبل المكاتب العربية التي طبقت في سنة 1854 الإجراءات الآتية:

- غرامات من فرنك واحد إلى 15 فرنك، وعقوبة سجن من يوم إلى خمسة أيام للمخالفات التي لا تشكل جرائم في نظر المشرع الفرنسي. رغم بعض محاولات بعض المقربين من العرب (Arabophyles) أمثال "دوماس" Daumas<sup>(46)</sup>، الذي حاول التقليل من شدتها، وحاول "راندون" من جهته إنشاء ستة محاكم عسكرية لمحاكمة الجزائريين بإدخال القانون الفرنسي عليها، أما في عهد وزارة الجزائر (1858-1860)، فقد حاول "جيروم" أن يسترجع الإجراءات السابقة التي تمنح صلاحيات واسعة للعسكريين بإرجاعها إلى القانون العام، في حين اقترح "إسماعيل إيريان" المقرب من نابوليون الثالث، تكوين لجنة تأديبية في باريس ولجان تأديبية أخرى في الجزائر بمشاركة علماء الدين وعسكريين<sup>(47)</sup>. وقد ذكر أجرون بأن الوزير الجديد "شاس لوبا" "chasse laubat" منح حرية التصرف للضباط في تشكيل لجان تأديبية في كل دائرة ومقاطعة<sup>(48)</sup>.

وإذا راجعنا إلى صلاحيات المكاتب العربية في مجال تطبيق الإجراءات الاستثنائية، تبين لنا المراسيم والتعليمات الصادرة عن الحاكم العام "مكماهون"، التي وضحت طبيعة تلك المكاتب ولجانها المتكونة من ضابط كرئيس مصلحة وضابطين مساعدين، وكاتب فرنسي وخوجة ومترجم وحاجب "شاوش" خاصة أمرية 21 مارس وأضيف لها طبيباً فيما بعد، تمتعت هذه المكاتب بصلاحيات إدارية مهمتها مراقبة تحركات قادة الأهالي وإصدار

تصريحات بالعزل والتعيين، كما تعالج أيضا المشاكل الحاصلة بين القبائل...، أما في المجال القضائي فالضابط هو وقاضي لكل القضايا المدنية ومراقبة القاضي المسلم في تنفيذ مهامه، كما يحقق أيضا في الجرائم المرتكبة، ويمثل هيئة الدفاع عن الطرف المسلم في نزاعه الأوروبي، وبالتالي فمهمته الرئيسية الحفاظ على الأمن في المناطق العسكرية<sup>(49)</sup>. واستمرت العسكريون في معاقبة الجزائريين على مخالفات غير موجودة في القانون الفرنسي إلى غاية سقوط النظام الإمبراطوري سنة 1870، حيث نستقرئ من جانبنا، بأن هذه القوانين التعسفية المضيق على الحريات المدنية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، كان الهدف منها معاقبة السكان الجزائريين وترهيبهم وإجبارية الخضوع لنزوات الإدارة الاستعمارية الفرنسية.

وتحول الجزائريون في ظل الجمهورية الثالثة إلى سلطة الحكم المدني، وبالتالي الوقوع " تحت رحمة المعمرين"<sup>(50)</sup>، وكان "ليشانزي" دورا بارزا في صدور المرسومين الخاصين بالتنظيم القضائي الجنائي الخاص بالجزائريين وإحياء اللجان التأديبية التي أقامها "جيروم" سنة 1858 بمعاقبة الجزائريين للمخالفات التي لا تشكل خطرا على الأمن في الجزائر وهما مرسومي 29 أوت و 11 سبتمبر 1874<sup>(51)</sup>. حيث نظم المرسومان صلاحيات قضاة الصلح بالتراب المدني وصلاحيات إخضاع الجزائريين لنفس مواد المرسومين باستثناء جباية الضرائب، ورغم اعتقاد الفرنسيين بأن الجزائريين يمكنهم الاندماج في الحضارة الأوروبية، إلا أن القانون المدني المطبق عليهم: كان مجحفا، أما الجزائريون في المناطق العسكرية ظلوا تحت سيطرة صلاحيات العسكريين، الذي سمح لهم قرار الحاكم العام "شانزي" بتاريخ 14 نوفمبر 1874<sup>(52)</sup>، بتشكيل شبكة من لجان التأديب من العسكريين مهمتها البث في الجرائم والجنح المرتكبة من قبل الجزائريين بغرامة تتراوح ما بين 30 و 300 فرنك وبالسجن لمدة تتراوح ما بين ثمانية أيام وشهرين بموافقة الحاكم العام. وقد قامت سلطات البلدية المختلطة بكسائي بتطبيق هذه القوانين وتنظيم الدواوير ووضع قياد ورجال أمن من المواليين لفرنسا بهدف إرغام الجزائريين

على دفع الضرائب وتنفيذ تعليمات الحاكم المحلي الذي كان يرهب السكان ويقوم بسجنهم ونفهم لأتفه الأسباب. ولا يستمع هذا المتصرف المحلي لشكاوي وتظلمات السكان من ممثلي الإدارة الاستعمارية<sup>(53)</sup>.

أصبح أمامنا واقع جديد في مجال التشريع الجزري والاستثنائي المطبق على الجزائريين. حيث استقبل رؤساء البلديات كاملة الصلاحيات هذه المراسيم بالارتياح، لأنها تتيح لهم تطبيق إجراءات قاصية على الجزائريين. وحسب "أجيرون" فإن الولاة والمتصرفون الإداريون والمنتخبون الأوربيون ضغطوا على الحاكم العام "ألير قريفي" حاكم عام ما بين (1779 و 1881) في سنة 1879 بإصدار مراسيم أخرى، تمنح صلاحيات للحكام الإداريين بالبلديات المختلطة. وفرض العقوبات على الجزائريين والأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية. وبذلك عززت هذه المراسيم الخاصة بالجزائريين، مكانة المستوطنين وممثلي الإدارة الاستعمارية بالتصرف بشؤون الجزائريين، "فأصبحوا سادة للإدارة والحياة الاقتصادية في الجزائر، وهذا التفوق سيزداد إلى نهاية الحرب العالمية الأولى. (1914-1918)"<sup>(54)</sup>.

وفي انتظار ما ستمخض عنه اجتهادات كلا من الحاكم العام "شانزي" و"قريفي" ومطالبة الحكام الإداريون للبلديات المختلطة بصلاحيات غير موجودة بفرنسا في شكل قانون يصدر عن الهيئة التشريعية سنة 1881، عرف بقانون الأهالي Code d'Indigénat بتاريخ 28 جوان 1881، وقد سمحت القرارات والمراسيم سابقة الذكر بسيطرة المعمرين على الجزائريين والتمهيد لوضع هذا التشريع الاستثنائي الذي لا يخضع للقانون الجنائي الفرنسي، الذي تمت المداولة حوله، وصادق عليه مجلسا الشيوخ والنواب بباريس وتم نشره بالكشف الرسمي للحكومة العامة في الجزائر "BOA"<sup>(55)</sup>.

وحسب التقرير المسجل لدى "إستوبلون" لاحظنا، بأن هذا القانون جاء ليمدد تطبيق قانون الأهالي بالبلديات المختلطة التي نشأت في التراب المدني، إذا ما اعتبرنا أن سياسة الجمهورية الثالثة في عهد "شانزي"، كانت تسعى

لإخضاع جل أراضي العرب إلى سيطرة الحكم المدني، حيث تم تحويل مليون جزائري إلى التراب المدني وتصبح مواد القانون الجديد سلاحا فعالا في يدي ممثلي المستوطنين الإداريين من حاكم عام وولاة وحكام إداريين. وأصبح ممثل الإدارة الاستعمارية بالبلديات المختلطة، وفق لهذا القانون يتمتعون بصلاحيات واسعة بواسطة سلطات تأديبية فعالة للمخالفات التي يرتكبها الجزائريون، وكان تقرير السيد "قاسمير" "Gasmir (F)" رئيس لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بإعداد القانون التي بدأت في مناقشته يوم 14 جوان 1881<sup>(56)</sup>، حيث شمل هذا القانون 41 مخالفة، ضمت مواد عديدة ترصد جميع تحركات الجزائريين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي في أغلبها مخالفات بسيطة لم يتناولها القانون الجنائي الفرنسي، رغم طابعه المؤقت لمدة سبعة سنين، إلا أن تزايد عدد العقوبات والغرامات، تدل على طابعه القمعي، وجل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بما فيها الاستعمارية تؤكد استبداده وعنصريته، وه وفي نظر الباحث الجزائري "قنان"<sup>(57)</sup>: "قانون سيء عبارة عن مجموعة من القوانين الخاصة تحددتها قوائم، تزداد وتنقص عدد المخالفات المسجلة حسب الحاجة والضرورة، ويعاقب عليها بالحبس والغرامة، وهي نوع من المخالفات التي لا ينص عليها القانون العادي ولا يعتبرها مخالفات".

أما الأستاذ ابن اشنه وفيعتبره<sup>(58)</sup>: "إطارا استبداديا وعنصريا بفرض عقوبات لأكثر من 40 مخالفة، ثم حددت إلى 21 مخالفة واعتبرت فيما بعد جنحا... وأن المخالفات في المجال السياسي تم الحكم فيها بعقوبات قاسية"

ويعترف المختصون الفرنسيون في المجال التشريع الاستعماري أمثال "نورس" Nore<sup>(59)</sup> بقوله: "لقد خضع الأهالي إلى تشريع خاص في المجال القمعي وفق ثلاث درجات تخضع لقانوننا الجنائي:

مخالفات خاصة بالأهالي، وجنح خاصة تحاكم في محاكم زجرية للأهالي، وجرائم خاصة بالمحاكم العادية..."، ويضيف في نفس السياق، بأن القانون يحكم في المخالفات البسيطة غير الموجودة في القانون المطبق في

فرنسا. أما "لارشار" فيذكر<sup>(60)</sup>: "لقد خضع الأهالي المسلمون إلى نظام قمعي وخاص وشبيه قليلا بمبادئ قانوننا الجنائي الحديث، تقوم اللجان وهي ليست بالمحاكم وضباط وإداريين ليسوا بقضاة يحكمون في المخالفات البسيطة التي يمكن أن تصل إلى سنة سجنًا لوقائع غير معروفة بعد...".

أما المؤرخ الجزائري سعد الله فيبرز لنا شكاوي الجزائريين العديدة لقانون الأهالي البغيض وهو في نظره بشكل مختصر: "أنه مجموعة قرارات وإجراءات استثنائية أصدرها الفرنسيون لقهر الشعب الجزائري وإبقائه تحت سلطتهم<sup>(61)</sup>".

وأن مواد القانون 41 "مخالفة"، التي اطعنا عليها في مصادرها، أعطت لإداري البلدية المختلطة صلاحيات واسعة، فأصبح بذلك قاضي مطلق الصلاحيات، لأنه في نفس الوقت شرطي وقاضي تحقيق، وممثل للأمن العام وقاض مكلف بتنفيذ المخالفات، فه ويحكم في جميع القضايا بدون محاكمات علنية وبدون وقائع ودون الاستماع للمبررات<sup>(62)</sup>، وهو في تقديرنا؛ تعمدًا من الإدارة الاستعمارية إلى الجمع بين السلطات القضائية والتنفيذية المطبقة على الجزائريين، وهذا الاستبداد تعرض له سكان دواوير منطقة الظهرة أمثال، سكان دواوير تزقايت والنقمارية اللذين راسلوا الحاكم العام بخصوص تجاوزات ممثلي الإدارة الاستعمارية في حقهم<sup>(63)</sup>، مطالبين بإيقاف تعسف القياد وممثلي البلدية من حراس وغيرهم، لأن الجزائريين بالمنطقة تعرضوا للمضايقات في حريتهم الشخصية وفرضت عليهم الغرامات بسبب مخافة قانون الغابات أو أحد مواد القانون الأهالي.

وكان بإمكان الإدارة الاستعمارية، حسب إدعاءاتها أن تخفف من قانون الأهالي وتحاكم الجزائريين وفق القانون العادي، لكن ذلك لم يحدث، بل أن الإدارة الاستعمارية وفرت الأطر الخاصة بإصدار القرارات والتعليمات المتعلقة بتطبيق هذه القرارات التعسفية، واستخدمت في ذلك عنة أجهزة ووسائل ذات طابع قمعي، " لكل الجزائريين الراضين للحراسة الليلية أو

يجتمعون بدون رخصة في مناسبات الحج أو غيرها، أو التنقل داخل الجزائر بدون إذن أو التظاهر والتأخر في دفع الضرائب أو إهانة فرنسا. ..<sup>(64)</sup> هذه الإجراءات والوسائل المستخدمة والصلاحيات التي قنمت للأجهزة المختصة في تطبيق قانون الأهالي وكذلك مراسيم المحاكم الجزرية، كانت تهدف إلى ردع الجزائريين وقهرهم وفرض إرادة ممثلها المتجبرين من المتصرفين الإداريين ورجال الجندرية وحراس الدواوير لفرض الانضباط والخنوع للقانون الفرنسي المستبد. ومنحت التشريعات الفرنسية في مجال تطبيقات قانون الأهالي صلاحيات عديدة للحكام الإداريين في البلديات المختلطة<sup>(65)</sup>، حيث رصدنا العديد منها من هذه الصلاحيات، فيما يلي<sup>(66)</sup>:

- رئيس بلدية، قاض وضابط الشرطة القضائية، حيث حاول المشرع الاستعماري اعتباره حلقة وصل بين الحكم العسكري الذي يتمتع به من خلال المحاكمات الردعية والحكم المدني بالإشراف على حالات الزواج ومراقبة المواليد والوفيات والاعتراف بالطفل الشرعي، وأنه يخضع لمراقبة وكيل الجمهورية والنائب العام. وبذلك ففانون الأهالي الصادر سنة 1881 والمتجدد مؤقثا لمرات عديدة إلى غاية 1919 والمخفف إلى غاية 1944، تاريخ إلغائه بواسطة أممية يقول سنة 1944، قد منح هذه الصلاحيات للحكام الإداريين للبلديات المختلطة، وكانت المراسلات تتم بواسطة التقارير المتبادلة بين الأجهزة المختلفة من أدنى السلم الإداري المتمثل في القائد أو الشاوش بالدوار مروراً بالحاكم الإداري إلى رئيس الدائرة ثم إلى والي العمالة وإلى الحاكم العام للجزائر، وقد وضحت لنا الإحصائيات المختلفة الصادرة عن السجلات الخاصة بهذا الموضوع، قسوة تطبيق مواد قانون الأهالي من قبل هؤلاء الحكام الإداريين. وفي بعض الحالات كان رؤساء الدوائر يجمعون في تقرير موحد مختلف تقارير بلدياتهم المختلطة ويرسلونها إلى والي العمالة عن المخالفات المرتكبة من قبل الجزائريين وبالرجوع لتلك التقارير نجدها تتناول بعض الاستفسارات والتوضيحات حول تطبيقات قانون الأهالي المعدل لفترات متعددة، منها:

- تقرير من رئيس دائرة مستغانم يوضح فيها رأي الإداريين حول التعديلات المقترحة، موضحاً بأن أربعة إداريين طالبوا الحفاظ على المواد دون تعديل، واثنين منهم وافقوا على التعديل لبلديتي "يلل" و"زمورة"<sup>(67)</sup>. وبذلك فصلاحيات الحكام الإداريين كانت تتمتع بسلطة واسعة ببلدياتهم من خلال التقارير المرسلة إليهم، كما وفرت الإدارة الاستعمارية جميع الوسائل لهم من موظفين بلديين ولجنة استشارية يرأسها الحاكم الإداري ورجال الخيالة وجزائريين يخضعون لتصرفات هذا الحاكم.

وأشادت صحافة المعمرين من جهة أخرى، بتطبيقات القوانين التأديبية، واعتبرتها ضرورية بمناسبة المصادقة على تجديد قانون 1890، حيث وضح صاحب المقال "بأن معظم الصحافة الجزائرية مكلفة بالبرهنة "أ+ب" (A+B) لمشرعينا بأن السلطات التأديبية المخولة للحكام الإداريين أكثر من ضرورية"<sup>(68)</sup>.

لقد وفرت الإدارة الاستعمارية مختلف الأطر التي سبق أن تطرقنا لها لتسهيل مهمة تطبيق وتنفيذ مواد قانون الأهالي والمراسيم المتعلقة بالمحاكم الردعية والجنائية، وكانت هذه الإدارة تهدف من خلالها إلى تحقيق بعض الغايات، منها<sup>(69)</sup>:

- الحفاظ على الأمن العام بواسطة الشرطة وحراس البلديات والقيادات...إلخ.
- الوقاية العامة، والخاصة بالجانب الصحي حيث كانت تستخدم لأغراض استعمارية بتلقيح السكان أو منعهم بالذهاب للحج، تفاديا للأمراض المعدية حسب اعتقاد الإدارة الاستعمارية...إلخ.
- السكنية العامة: منع التجمعات والزيارات بإصدار العديد من المراسيم، وأن مواد كثيرة في قانون الأهالي تحدد ذلك بشكل واضح بهدف الحفاظ على أمن المستوطنين.

وبذلك نعتبر أن هذه المراسم والقرارات التعسفية التي تجسدت في قانون الأهالي لسنة 1881، هي تكملة لجرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر التي

طبقت على الجزائريين، حيث قمنا بفحص عينات منها المطبقة على الجزائريين بمنطقة الظهرة التابعة سابقا لدائرة مستغانم بعمالة وهران.

##### 5-رد فعل الجزائريين على جرائم الاستعمار الفرنسي

تعرض الجزائريون لسلسلة من جرائم الاستعمار الفرنسي على مدار سنوات عديدة حسب العديد من الكتابات التي قمنا بقراءتها إضافة لوثائق الأرشيف الفرنسي المشكلة من تقارير وأخبار حول الاحتلال الفرنسي للجزائر وعمالياته العسكرية بمختلف مناطق الوطن.<sup>70</sup>

لهذا الغرض واجه الجزائريون الحملات العسكرية في المنطقة بروح تحريرية تمثلت في تلبية دعوات الجهاد التي أطلقها قادة المقاومة الشعبية والثورات الأخرى، فانخرط أبناء المنطقة في جيش الأمير عبد القادر وخاضوا معارك ضد القوات الفرنسية في إقليم الظهرة وبمدمنتي مستغانم ومزغران خلال المعركة الكبرى التي جرت في سنة 1840<sup>71</sup>، حيث قام حليفة الأمير عبد القادر بن تامي بمهاجمة مراكز الجيش ايفرنسي بمستغانم زمزغران، لكن قائد الجيش الفرنسي النقيب "لوليفر" Lelièvre استطاع الصمود في وجه القوات الجزائرية المهاجمة في أوائل شهر فبراير 1840 بفضل قوة نيران المدفعية المنصبة ووقوف بعض الجزائريين وألترك مع القوات الفرنسية المدافعة عن مزغران، حيث اعتبر هذه المعركة من بين المعارك الكبرى بين المقاومة الجزائرية والقوات الجيش الفرنسي الغازية لمنطقة مستغانم.<sup>72</sup>

ومن جهة أخرى واجه الجزائريون الاحتلال الفرنسي بشرق دائرة مستغانم بالظهرة، بالدعوة للجهاد وتحضير الجزائريين لمقاومة طويلة كان زعيمها الشريف بومعزة (محمد بن عبد الله) الذي هاجم المراكز الفرنسية بالونشريس والظهرة من عمي موسى مرورا ب: مازونة وصولا إلى بني زروال بالبلدية المختلطة كساني التي حملت أسم أحد القادة العسكريين الذين رافقوا السفاح بليسييه خلال ارتكابه لجريمته في حق قبيلة أولاد رياح بالنقمارية واستطاع بومعزة نقل الرعب للفرنسيين إلى مقر دائرة مستغانم

خلال مهاجمته لها، ونظم القبائل وشكل خطرا على التواجد الاستعماري بمنطقة الظهرة حسب العددي من الدراسات المعاصرة لهذه المقاومة<sup>73</sup>، ورغم اعتقال الشريف بومعزة وأخذه لباريس للمحاكمة، إلا أن الجزائريين واصل ووقوفهم إلى جانب عدة مقاومات عرفتها منطقتي الظهرة والونشريس في سنة 1864، حيث لم تتوقف مؤازرة الجزائريين لأرياف منطقة الظهرة التي ظلت تشكل خزاناً بشرياً للمقاومات الجزائرية خلال القرن التاسع عشر<sup>74</sup>.

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين غير سكان المنطقة من أسلوب مقاومتهم للاحتلال الفرنسي وسياسة الإدماج الفرنسية من خلال الانخراط في الحركات الطرقية وإرسال أبنائهم للتعليم في الزوايا والكتاتيب.

إن العائلات الجزائرية التي ضعف نفوذها المادي والعسكري والديني قد حافظت على القيم والعادات القديمة<sup>75</sup> وقاومت الغز والفكري الممثل في الفرنسية وإجبار أبنائهم في الدخول إلى مدارس الفرنسية، حيث امتنعوا عن إرسال أبنائهم إليها مفضلين إرسال أبنائهم إلى الزوايا والمعاهد الإسلامية بالأقطار الإسلامية.

وفي اتجاه آخر هاجر أبناء المنطقة مناطقهم متجهين نحو والقطار الإسلامية هروبا من دار الكفر نحو ودار الإسلام، حيث شكلت هذه الهجرة خطرا على السيادة الفرنسية أمام الرأي العام الدولي ونقصا فادحا لليد العاملة في القطاع الفلاحي بالنسبة للمعمرين<sup>76</sup>، حيث لجأت سلطة الاحتلال إلى سن قوانين وتشريعات تمنع الجزائريين من الهجرة والتضييق عليهم<sup>77</sup>.

نستخلص من خلال مظاهر المقاومة الجزائرية للسياسة الاستعمارية بمنطقة الظهرة في الميادين العسكرية والاجتماعية والثقافية، أن الجزائريين صمدوا تجاه هذه السياسة الاستعمارية واستطاعوا التكيف مع المستجدات الجديدة مفضلين تبني خيار المواجهة مع فرنسا الاستعمارية بطرق وأساليب عديدة حسب الظروف والمستجدات.

## -الخلاصة

إن الكاتبات الفرنسية من مصادر ومراجع ركزت بشكل مكثف على جرائم الاستعمار الفرنسي بالمنطقة دون ذكر مصطلح الجرائم وإنما تتبع مسار الاحتلال والحروب ضد المتمردين والمقاومات الجزائرية والإصرار على إخضاع القبائل الجزائرية بالقوة وتدمير بيوت الجزائريين وطردهم إلى المناطق النائية وتقديمها بالمجان للمعمرين الأوروبيين الذين استوطنوا الجزائر حيث قامت الإدارة الاستعمارية ببناء القرى الفلاحية وتوطين هؤلاء الأوروبيين وتوفير جميع الوسائل لهم وفق وصية المارشال بيج والذي قال لهم أينما يوجد الماء فعليكم ببناء السكنات دون البحث عن أصحابها في إطار مصادرة أراضي الجزائريين المتمردين والرافضين للسياسة الاستعمارية.

وطبقت سلطة الاحتلال على الجزائريين سلسلة من القوانين الاستثنائية والاستبدادية، بهدف منعهم من الوقوف إلى جانب حركات المقاومة، حيث لم يجد الجزائريون طرق أخرى لمقاومة فرنسا سوى التمسك بثقافتهم ودينهم وتحصين أبنائهم من الثقافة الفرنسية والتكاثف فيما بينهم لحماية المجتمع الجزائري من الدوبان في الحضارة الفرنسية.

## -الهوامش

1- Service Historique de L'Armée de terre Vincennes, (Shat) Cartons ,N° H208 et 209, journal, du brigade de L'Armée de L'Afrique sous le Commandement du Chef d'état major, le Colonel Pélissier

2- Belhamissi (M), Histoire de Mostaganem , des origines a nos jours SNED, Alger 2eme Ed 1982, pp 113- 114

3 -Pelissier(A), les Annales d'Algérie ; Livre XXXIX, r, librairie Bastide, Alger, 1854, pp ///

4-Abad(L), Mostaganem de ma jeunesse 1935 – 1962 ed , Jacques gandin , Nice S.d p6

5-Benaissa (A), Mostaganem et Sa Willaya dans l'histoire , imprimerie typographique in « CDES » a Oran S.D p 22

6- Shat , Carton H 209 , op cit , et Expropriation universel de Paris, Coup d'Œil sur l'Histoire de la Colonisation en Algérie ,Alger 1878 p 10

7-Esquer(G), « les Débuts de Yusuf a L'Armée d'Afrique d'Après les documents inédit ; 1830 – 1938)In Revue Africaine ; V 54 , Année 1910,Opu pp 225 – 300

8- Comité de Bugeaud , la colonisation officielle de 1871 a 1895 , société d'éditions géographiques maritimes et coloniales , 1928 préface XI- XIII

9- محمد بليل: " تجربة الأمير عبد القادر في التفاوض مع الفرنسيين، معاهدة التافنة نموذجاً لسنة 1837"، ملتقى

حول الأمير عبد القادر سيدي بلعباس، نوفمبر 2011

- 10 – Busquet (Raoul), « L’Affaire des grottes du Dahra 19-20 juin 1845 » in Revue Africaine, V51, année 1907, OPU, pp, 119-120
- 11-Kaddache (Mahfoud), l’Algérie des Algériens, histoire de L’Algérie 1830 – 1950, ed , Rocher , noir , pp 73 – 78
- 12-Pélissier E. , Annales d’Algérie ; op cit, 1854, pp 167 – 168
- Marin(C.N) Le Dahra ,Cassaigne , bosquet et, pont de chelif, imprimerie de L’Ain Sefra , Mostaganem 1905 pp 45-55 et Courserant ( L.E) Une Page glorieuse de livre D’Or de Mostaganem, Année 1848 , imprimerie de l’Association ouvrière , Eugene prim , Avril 1892 Mostaganem p 112
- et Busquet (Raoul) R.A , op cit pp 114 – 165
- 13- Busquet (Raoul) ,R.A , V 51 op cit, pp 118 – 119
- 14 – Busquet (Raoul), op cit p 145
- 15-Ibid p 146
- 16 – ibid pp 146 – 149
- فرانسوا ماسبيرو، سانت أرن وأ والشرف الضائع، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، صص 240-236 17 أب والقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول / دار الغرب للإسلام بيروت لبنان 1992، صص 232-227-18
- 19- Marin(C.N) Le Dahra ,Cassaigne , op cit pp 45-55 et Courserant ( L.E) op cit p, 112
- Busquet (Raoul) ,R.A , V 51 op cit, pp 118 – 119 20-
- 21- Richard(CH) Etude sur M’Insurrection di Dahra ed, besanvenz Alger 1846 pp 13-18
- 22- Marin(C.N), op cit pp 44-45
- 23- محمد بليل: "محرق غار الفراشيع بأولاد رياح من حلال المصادر الفرنسية" مجلة عصور الجديدة، تصدر عن مختبر تاريخ الجزائر بجامعة وهران العدد السادس 2012 صص 69-53
- Pélissier E. , op cit p 167 24-
- 25- ibid, pp, 167 – 168
- 26-Busquet (Raoul), R.A , V51 , Année 1907 op cit, p 121
- 27- ibid pp 147 – 148
- 28- ibid p 122
- 29- ibid pp 123 – 124
- 30- ibid p 124
- 31-ANOM ,Serie H , boîte N°....Code Indigénat
- محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها عليهم، دار سنجاق الين للكتاب، دعم وزارة الثقافة بمناسبة احتفالية الذكرى الخمسين للاستقلال 2013 صص 117-321
- 33- Fabienne (Fischer), Alsaciens et Lorrains, En Algérie , Histoire d’Une Immigration, 1830 – 1914, Ed jaques guanidine, 1999 ; p 109
- 34-(FR: CAOM), boîte N° 2M /32 , Villages Coloniaux, , Création du village de Bosquet et boîte N°2M /90 Création de Lappasset
- 35- محمد بليل: "التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، القطاع الوهراني نموذجا"، مجلة عصور، تصدر عن مخبر البحث التاريخي ( مصادر وتراجم)، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، العدد 16، جوان – ديسمبر 2010 صص 144 – 127
- 36- Maziret (J), L’Algérie Kabylisée, ed , j. payer, Paris, S.D p 10
- 37- ibid, , p 98 – 99, d’après monographie de la commun mixte de cassaigne( SIP), 1948
- 38- ean Déjeux: « Un Bondit d’Honneur dans l’Aures ,de 1917-1921 » in Revue de l’Occident musulman et de la Méditerranée , N°2, 1978, pp 35-54

- 39- MELIA (J), LE Triste Sort des Indigènes Musulmans D'Algérie , 3ed Paris 1935 , pp 28-41
- 40- - LARCHER €, T1, Traité Elémentaire de législation Algérienne ,3T, Rousseau ,Jourdan 1903, , pp 130-133
- 41-ANOM,Serie H boit N° 19/H1 , Commune Mixte de Cassaigne , rapport du chef de ma C. M
- 42- أندريه بارنيار. وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة أسطمبولي رابح ومنصف عاشور، دم.ج. الجزائر 1984، 427 ص ص 354-351
- 43- Benkharoubi (A), La Naissance Et La Reconnaissance De La République Algérienne SNED, Alger 1882, p32
- 44- COLLOT (E), LES Instituions de L'Algérie Durant la Période coloniale, 1830-1962,C.N.R.S,O.P.U,Algèr,1987 , p 43
- 45- LARCHER €, T1, Traité Elémentaire de législation Algérienne ,3T, Rousseau ,Jourdan , p101
- 46- القائد العسكري الذي أنشأ المكاتب العربية وأصبح مديرا للشؤون الأهلية سنة 1857
- 47 - AGERON (Ch.R), les Algériens Musulmans...T1, op cit, p 167
- 48 -IBID,p 169
- 49- COLLOT €, op cit , pp 38-39
- 50- عباد صالح، المرجع السابق ص 86
- 51- أنظر التوضيحات الخاصة بالمرسومين في المصادر التشريعية الآتية:
- ESTOUBLON Et LEFEBURE, T1, Code Annoté de L'Algérie ; T1,1830-1895,Adolphe Jourdan,1896 , pp 437-442
- 52 - KHARCHI (DJ), Colonisation et politique D'Assimilation En Algérie 1830-1962 ED Kasbah,2004 , p249
- 53 - Fr (CAOM), boit N° 19/H1 , Commune Mixte de Cassaigne , Lettre de Protestations du douar M'sila
- 54- مهديد إبراهيم، الجزائريون في القطاع الوهراني 1900-1940، أطروحة دكتوراه دولة جزأين جامعة وهران، ص 42
- 55- Bulletin. Officiel. D'Algérie, 1881, p266
- 56 -Débat Parlementaire, Sénat, 1881,T2, séance 14 juin 1881, p851
- 57- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1994، ص 126
- 58- BENACHENHOU (A), le Régime des terres agraire au Maghreb, édition populaire de l'armée ,1979, p55
- 59- NORES €, L'œuvre de Législation en Algérie1830-1930(Justice),Librairie Félix Alcan, paris,C.S p 534
- 60- LARCHER €, Traité Elémentaire, T3, op cit, p 100
- 61- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، 1930، ط3، ش.ون.ت، 1983، ص90
- 62-BENABDELLAH, (S), op cit, p178
- 63 -Fr (CAOM), boit N° 19/H1 , Commune Mixte de cassaigne, op cit
- 64- Julien (CH. A),Une Pensée Anti - Coloniale ,1919-1979 ,S=Ed Sidbad, Paris , 1979pp 25 -32
- 65- محمد بليل تشريعات الاستعمار الفرنسي... مرجع سابق، صص 205-218
- 66 - CHAMP (M), La Commune Mixte D'Algérie, 2<sup>eme</sup> édition, revue et corrigé s.d, 1<sup>ere</sup> édition 1928 Alger pp52
- 67 -D. A.W.O, série B08 ; Renouveau De La Loi, D'Indigénat , Rapport N° 2272, 1 mai 1895.

68 –Echo(L') d'Oran, 16 mai 1890

69-انظر مواد القانون في:

-Bulletin. Officiel. D'Algérie, 1881,op cit p266

-Débat Parlementaire, Sénat, 1881,T2, séance 14 juin 1881,op cit, p851

أما تحليل والتعليق على هذه القوانين انظر محمد بليل. تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر. مرجع سابق  
صص 220-224

70- Archives Vincennes (Shat) la Série H plusieurs boites a consacré leurs renseignements à ces événements de massacres des Algériens du 1H/208-1H/350

71- Richard(CH), op cit p15

Et aussi Moulay Belhmissi la Bataille de mazagran ,brochure du CDES à Oean

72- le Moniteur Algérien 22fevrier 1840 d'après Moulay Belhmissi in article indépendant: les Combats de Mazagran CDES Oran pp37-51

73- Pélissier( E), , Annales d'Algérie op cit p et Richard(CH), op cit p18-20

74- محمد بليل: "مقاومة الجزائريين للاحتلال الفرنسي بمنطقة الونشريس 1840-1870"مجلة بحوث تصدرها  
دار الثقافة بتسيمسيلت العدد الثاني 2014

75- أب والقاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج1 مرجع سابق ص 247

76- سعد الله مرجع نفسه صص 242-243

77 – محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي، مرجع سابق صص 365-366